.1	الكلية	**الحقوق**
.2	القسم	**القانون الخاص والقانون العام**
.3	اسم الدرجة العلمية (بالعربية)	**دكتوراه في القانون**
.4	اسم الدرجة العلمية (بالإنجليزية)	**PhD in Law**

	رقم التخصص	الدرجة	رقم القسم	رقم الكلية	السنة	رسالة/شامل
رقم الخطة	030	دكتوراه	----	10	2019	رسالة

أولا : أحكام وشروط عامة:

1. **تتفق الخطة مع تعليمات برامج الدراسات العليا النافذة.**
2. **التخصصات التي يمكن قبولها:**

– ماجستير في القانون بكافة فروعه، شريطة أن يكون الطالب حاصلاً على درجة البكالوريوس في القانون.

ثانياً: شروط خاصة :

أن يكون لدى الطالب خبرة قانونية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ويعتبر العمل القضائي وممارسة مهنة المحاماة والاستشارات القانونية والعمل بالتدريس لمواد القانون خبرة قانونية.

ثالثاً: تتكون مواد هذه الخطة من (54) ساعة معتمدة موزعة كما يلي:

1. مواد إجبارية (21) ساعة معتمدة كما يلي:

رقم المادة	اسم المادة	الساعات المعتمدة	نظري	عملي	المتطلب السابق
1001940	دراسات متعمقة في القانون المدني	3	3	-	-
1001941	دراسات متعمقة في القانون التجاري	3	3	-	-
1001942	دراسات متعمقة في قانون أصول المحاكمات المدنية	3	3	-	-
1002934	دراسات متعمقة في القانون الدولي العام	3	3	-	-
1002935	دراسات متعمقة في القانون الجزائي	3	3	-	-
1002936	دراسات متعمقة في القانون الإداري	3	3	-	-
1001943	حلقة بحث	3	3	-	-

2. مواد اختيارية : (15) ساعة معتمدة يتم اختيارها مما يلي:

رقم المادة	اسم المادة	الساعات المعتمدة	نظري	عملي	المتطلب السابق
1002937	دراسات في القانون الدستوري	3	3	-	-
1002938	موضوعات مستحدثة في القانون العام	3	3	-	-
1002972	الجرائم المستحدثة	3	3	-	-
1002944	القانون الدولي الإنساني	3	3	-	-
1002939	التشريعات الضريبية	3	3	-	-
1001944	دراسات في التحكيم التجاري	3	3	-	-
1001945	التأمينات العينية	3	3	-	-
1001946	موضوعات مستحدثة في القانون الخاص	3	3	-	-
1001947	دراسات في قانوني البينات والتنفيذ	3	3	-	-
1001948	دراسات في الشركات والإفلاس	3	3	-	-

3. النجاح في امتحان الكفاءة المعرفية ورقمها (1002998).

4. أطروحة دكتوراه: (18) ساعة معتمدة.

ملاحظة:

يتحدد تخصص الطالب بحسب الفرع الذي تدخل فيه غالبية المواد الاختيارية التي اجتازها؛ بحيث يشترط لإعداد الأطروحة في القانون العام أن يكون الطالب قد اجتاز بنجاح (9) ساعات معتمدة على الأقل من المواد الاختيارية في القانون العام، وفي حال اختياره الكتابة في القانون الخاص ينبغي أن يكون قد اجتاز بنجاح (9) ساعات على الأقل من المواد الاختيارية للقسم الخاص.

وصف مواد

برنامج دكتوراه في القانون

أولاً: وصف المواد الإجبارية

1- (1001940) دراسات متعمقة في القانون المدني

يتضمن هذا المساق دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة لموضوع أو أكثر من المواضيع المتخصصة في القانون المدني، مع التركيز على المواضيع الحديثة كالمسؤولية المهنية باختلاف أنواعها والعقود الإلكترونية والتطورات التشريعية والقضائية.

2- (1001941) دراسات متعمقة في القانون التجاري

يتضمن هذا المساق دراسة موضوعات تجارية عصرية حديثة (خارج نطاق موضوعي التحكيم والشركات والإفلاس) تتعلق مثلاً بقوانين الاستثمار في الأردن بما يتضمن قانون تشجيع الاستثمار ونظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين. وقد يتضمن دراسة العمليات المصرفية الحديثة كالمقاصة الإلكترونية للشيكات في التشريع الأردني وبيان أحكام المسؤولية القانونية لأطراف المقاصة الإلكترونية، بالإضافة إلى الاعتماد المستندي.

3- (1001942) دراسات متعمقة في قانون أصول المحاكمات المدنية

يتضمن القسم العام من هذا المساق دراسة القواعد العامة بالتنظيم القضائي وإجراءات التقاضي، ويتناول القسم الخاص من هذا المساق دراسة أحد الموضوعات المرتبطة بالمساق دراسة معمقة مثل: قواعد وإجراءات الخصومة المدنية في بعض التطبيقات العملية كالقضايا العمالية والتجارية وغيرها، نظرية الاختصاص القضائي، طرق الطعن في الأحكام، نظرية الدفوع، نظرية الطلبات الأصلية والعارضة، نظرية القضاء المستعجل، الجزاء الإجرائي، حقوق وواجبات المحامي، وغيرها.

4- (1002934) دراسات متعمقة في القانون الدولي العام

يتناول هذا المساق دراسة المحاور الأساسية للقانون الدولي العام وطبيعته وتطوره وخصائصه وأشخاصه ومصادره متعرضاً فيه للمعاهدات الدولية وتفسيرها وتطبيقها والأعراف الدولية والمبادئ العامة للقانون، النظرية العامة للمنظمات الدولية والشخصية القانونية للمنظمات الدولية وتحديداً منظمة الأمم المتحدة بما فيها الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية والتسوية السلمية للمنازعات الدولية.

كما يتضمن دراسة تفصيلية وتحليلية معمقة لأحد الموضوعات على سبيل المثال وليس الحصر: المسؤولية الدولية، التنمية المستدامة في القانون الدولي، قواعد القانون الدولي الحديث المتعلقة بالانفصال وغير ذلك.

5- (1002935) دراسات متعمقة في القانون الجزائي

تهدف هذه المادة في إطارها العام إلى بيان القواعد العامة الناظمة لقانون الجزاء بشقيه الموضوعي والشكلي وبيان فلسفة المشرع الجزائي في التجريم والعقاب والقواعد الإجرائية الخاصة بذلك، مع التركيز على أهم التعديلات التي جاء بها المشرع الأردني سواء في قانون العقوبات أو قانون أصول المحاكمات الجزائية.

كما تتضمن دراسة تحليلية مقارنة لمحور أو أكثر من المحاور التي يقوم عليها هذا القانون مثل: المسؤولية الجزائية، العقوبات البديلة، قرينة البراءة، ضمانات المحاكمة العادلة، وطرق الطعن بالأحكام الجزائية.

6- (1002936) دراسات متعمقة في القانون الإداري

تتناول هذه المادة مفهوم القانون الإداري مبينة طبيعته الخاصة ونشأته وتطوره عالمياً وفي الأردن. كما تتناول بيان الجهاز الإداري في الأردن وتطور مفهوم الشخص المعنوي العام منذ نشأة الدولة الأردنية وحتى صدور قانون اللامركزية الأحدث. بالإضافة إلى بيان أهم مظاهر النشاط الإداري بشكل عام، وهي: الضبط الإداري، المرافق العامة، العقود الإدارية والوظيفة العامة، ثم تناول أحد هذه الموضوعات بتعمق.

7- (1001943) حلقة بحث

تتناول هذه المادة تكريس معرفة الطالب بقواعد البحث القانوني وأسسه والاستفادة من شبكة المعلومات عبر الانترنت ووسائل التكنولوجيا الحديثة في البحث العلمي في أعداد أبحاث رصينة جديرة بالنشر في مجلات علمية محكمة.

كما يهدف هذا المساق إلى تنمية مهارات الطلبة في التحليل واستنباط النتائج من خلال تكليفهم بإعداد أبحاث في موضوعات قانونية متنوعة والتعليق على الأحكام القضائية وعرضها ومناقشتها وعقد حلقات نقاشية لهذه الغاية.

ثانياً: وصف المواد الاختيارية

1- (1002937) دراسات في القانون الدستوري

تهدف هذه المادة إلى التعريف بالمبادئ العامة التي تحكم القانون الدستوري، والمفاهيم الحديثة في صياغة الدساتير وإنشاء السلطات العامة وممارستها لاختصاصاتها ورسم العلاقة بينها وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات، وتكريس الدساتير للحقوق والحريات الدستورية. كما تتناول هذه المادة التطورات التي شهدها النظام الدستوري الأردني منذ التعديلات الدستورية الأكبر في عام 2011 وما لحقها من تعديلات أخرى، وأثر هذا التطور الدستوري على نظام الحكم في الأردن، وعلى طبيعة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لصالح ضمان التوازن بينهما، واستقلال القضاء، والتوسع نحو تطبيق مفهوم الحكومة البرلمانية في النظام الدستوري الأردني.

2- (1002938) موضوعات مستحدثة في القانون العام

يتناول هذا المساق دراسة تحليلية مقارنة لأحد المواضيع المستحدثة في أحد فروع القانون العام، يختاره المدرس من المواضيع التي تخرج عن نطاق بقية مساقات البرنامج، وتوافق عليه لجنة الدراسات العليا في كلية الحقوق قبل ما لا يقل عن شهر من تاريخ من بدأ الفصل الذي يدرس فيه.

3- (1002972) الجرائم المستحدثة

تتناول هذه المادة الجرائم المستحدثة الناتجة عن التقدم والتطور في ميادين المعلومات والاتصالات والثورة العلمية والتكنولوجية؛ أي الجرائم التي ظهرت في عصر ما بعد الحداثة، سواء تعلقت هذه الحداثة بنمط أو وسيله ارتكاب الجريمة، بحيث تشمل هذه المادة دراسة المواضيع التالية: التطور الزمني لظهور الجرائم المستحدثة، والمقصود بالجرائم المستحدثة، وصور الجرائم المستحدثة، وخصائص الجرائم المستحدثة، والمسؤولية الجزائية لارتكاب الجرائم المستحدثة، والوسائل القانونية لمكافحة الجرائم المستحدثة. كما تركز هذه المادة على دراسة جريمة أو أكثر من الجرائم المستحدثة، كالجرائم الإلكترونية والجرائم المنظمة وجرائم الاتجار بالبشر.

4- (1002944) القانون الدولي الإنساني

بين هذا المساق مفهوم القانون الدولي الإنساني وطبيعته، مصادره والمبادئ التي يقوم عليها والفرق بين القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان، مفهوم الحرب وأنواعها (الحرب الدولية والحرب غير الدولية). ولمحة عن تطور قانون الحرب وقواعد الحماية التي بلورها هذا القانون لكل من المقاتلين المدنيين والأعيان المدنية، كما يبين أهم الالتزامات القانونية لأطراف النزاع والدول الحيادية وكذلك واجبات الدول المحتلة تجاه الإقليم المحتل وسكانه، كما يعالج الإطار العام طرق تنفيذ قواعد هذا القانون والمسؤولية الجنائية للأفراد. كما يتضمن هذا المساق دراسة تفصيلية وتحليلية معمقة لأحد الموضوعات الحديثة على سبيل المثال ليس الحصر حق التدخل الإنساني وعمليات حفظ السلام الدولية ومسؤولية الحماية في القانون الدولي.

5- (1002939) التشريعات الضريبية

تتناول هذه المادة مفهوم التشريع الجبائي، أساس نشأته وتطوره من خلال تحول الدولة من دولة حارسة إلى دولة متدخلة، وكيف أن الدساتير المعاصرة تضع منظومة تضبط التشريع الضريبي الذي تتولاه السلطة التشريعية من جهة، والدور الجبائي للسلطة التنفيذية من جهة أخرى. كما تتناول هذه المادة كافة التشريعات الجبائية في المنظومة التشريعية الأردنية، وأهمها: قانون ضريبة الدخل وقانون الجمارك وقانون ضريبة المبيعات، بالإضافة إلى بيان دور الأنظمة المالية (أنظمة الرسوم) في رفد إيرادات المرافق التي تجبيها، والضوابط التي تحكم هذا الدور. كما تتناول الجرائم المنصوص

عليها في التشريعات الضريبية كالتهرب وغيرها، مع بيان الطبيعة الخاصة لهذه الجرائم (الأثر الاقتصادي) وعلاقة ذلك بالمبادئ العامة التي يجسدها قانون العقوبات والقوانين الأخرى ذات العلاقة.
تبين هذه المادة أيضا دور الاتفاقيات الدولية في تنظيم الضرائب، وعلاقة تلك الاتفاقيات بالتشريع الضريبي الداخلي، ومعالجة التشريعات الداخلية والدولية للازدواج الضريبي الاقتصادي (الداخلي) والدولي.

6- (1001944) دراسات في التحكيم التجاري

يتمثل الإطار العام لهذا المساق بدراسة التحكيم التجاري ضمن الإطار الوطني والمتمثل بقانون التحكيم الأردني والدولي المتمثل باتفاقية نيويورك والقوانين المقارنة وذلك من وجهة النظر القانونية الموضوعية والإجرائية وبطبيعة الحال فإن هذا المساق يغطي كافة مراحل التحكيم من اتفاق وإجراءات وقرار التحكيم وإنفاذه.
ويتمثل الإطار الخاص لهذا المساق بدراسة موضوعات عصرية حديثة في التحكيم التجاري تتعلق مثلاً بمعايير استقلالية وحيادية المحكمين والمسؤولية الجزائية على المحكمين.

7- (1001945) التأمينات العينية

يتناول هذا المساق التعريف بالتأمينات العينية وبيان أنواعها وخصائصها وتمييزها عن التأمينات الشخصية ودراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحد المواضيع المتخصصة في مجال التأمينات العينية كرهن الأموال المنقولة ورهن الديون.

8- (1001946) موضوعات مستحدثة في القانون الخاص

يتناول هذا المساق دراسة تحليلية مقارنة لأحد المواضيع المستحدثة في أحد فروع القانون العام ، يختاره المدرس من المواضيع التي تخرج عن نطاق بقية مساقات البرنامج، وتوافق عليه لجنة الدراسات العليا قبل ما لا يقل عن شهر من تاريخ بدأ الفصل الذي يدرس فيه.

9- (1001947) دراسات في قانوني البينات والتنفيذ

تتناول هذه المادة دراسة أحد الموضوعات المتخصصة في قانون البينات أو قانون التنفيذ على الوجه الآتي: في إطار قانون البينات تتناول المادة دراسة تفصيلية للقواعد الخاصة بمحل الإثبات أو عبء الإثبات أو دراسة الأحكام المتعلقة بإحدى وسائل الإثبات المنصوص عليها قانوناً، دراسة وسائل الإثبات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني وحجيتها في الإثبات، كما يمكن أن تتناول المادة دراسة تطبيقات خاصة للإثبات في نطاق المسؤولية المدنية كإثبات الخطأ في المجال الطبي والإثبات في المسائل التجارية وغيرها.

10- (1001948) دراسات في الشركات والافلاس

يتمثل الإطار العام لهذا المساق بدراسة موضوعات عصرية حديثة في الشركات والإفلاس ضمن الإطار الوطني والمتمثل بقانون الشركات الأردني. فهذا المساق يغطي بشكل عام الشركات بتعريفها وتطورها ومصادر أحكامها وأنواعها

وإدارتها وتصفيتها. كما تتضمن الدراسة التعريف بالإفلاس وأصوله التاريخية، أسبابه، شروطه، أنواعه، تمييزه عن نظام الإعسار في القانون المدني والتسوية القضائية، مضمون حكم شهر الإفلاس، إدارة التفليسة، آثار الإفلاس ورد الاعتبار للمفلس، بالإضافة إلى أحكام الصلح الواقي من الإفلاس من حيث شروطه وآثاره وانقضاؤه.

ويتمثل الإطار الخاص لهذا المساق بالتركيز على إحدى الموضوعات العصرية التي تواجهها الشركات في وقتنا الحاضر، ودراسة موضوعات عصرية حديثة تتعلق مثلاً بدراسة معمقة ومقارنة في بعض موضوعات الإطار العام كمقارنة أحكام الإفلاس والصلح الواقي في التشريع الأردني والتشريعات الأخرى، بالإضافة إلى بحث آخر قرارات محكمة التمييز للوقوف على القصور القانوني في التشريع الأردني المتعلق بالشركات والإفلاس.